المحاضرة الثالثة:

الفساد المالي/ الفساد الإداري

يعدّ الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد كفاءة المؤسسات واستقرار المجتمعات، لما يخلّفه من آثار سلبية عميقة تمسّ التنمية والعدالة والمصداقية. فالفساد لا يقتصر على مجرد ممارسات فردية معزولة، بل هو سلوك منظم يتسم بالسرية والتخفي، يشترك فيه عادة أكثر من طرف تجمعهم مصالح متبادلة وروابط خفية قائمة على المنفعة المتبادلة. ويشمل هذا السلوك غير المشروع أولئك الذين يسعون إلى تحقيق مكاسب أو الحصول على قرارات معينة بطرق غير قانونية، وكذلك أولئك الذين يمتلكون سلطة اتخاذ القرارات أو التأثير فيها. وغالبا ما يلجأ مقترفو الفساد إلى أساليب متنوعة من التمويه والخداع والتحايل، خاصة تجاه الجهات الحكومية، في محاولة لإخفاء ممارساتهم والانفلات من المساءلة.

ويمكن القول إن كل شكل من أشكال الفساد يعد خيانة للأمانة وانتهاكا صريحا للقيم (الواجب والمسؤولية)، إذ يقوّض الثقة بين المواطن والدولة، ويعرقل مسيرة الإصلاح والتطوير. ومن هنا تبرز أهمية الوعي بخطورة الفساد والعمل الجاد على مكافحته من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وترسيخ مبادئ النزاهة في مختلف المجالات العمل.

1- مفهوم الفساد المالي:

يقصد بالفساد المالي **Financial corruption** "جميع الممارسات والعمليات المالية غير المشروعة المتمثلة في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنتظم سير العمل الإداري والمالي والذي يهدف الى تحقيق منافع مالية شخصية على حساب القوانين والتعليمات المالية والمصلحة العامة". وبمعنى أدق هو سوء استخدام، أو تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة، أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين.

-وهو أيضا : "الانحرافات المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال، وتتجلى أهم صوره في تقديم الرشاوى والتهرب الضريبي والاختلاس، استباحة الأموال العامة أو الخاصة (السرقة)، والربا...

-وفي تعريف آخر الفساد المالي هو "مخالفة القانون بانتهاج طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، وفي نفس الوقت هو جلب الأموال بطرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة".

-والفساد المالي في الإسلام: يقصد به كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وإلى عدم استقرار المجتمع، وإلى الحياة الضنك لطبقة الفقراء والمعوزين في حكمهم. وقد وضح الاسلام سبل الحصول على المال فأمر بطرق وحذر من أخرى ، وأخبرنا بطريقة انفاقه فأمر بطرق وحذر من أخرى؛" فمن الطرق المشروعة في كسبه البيع ، ومن الطرق المحذر منها الربا وما شابهه "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" [البقرة 275].

ومن الطرق التي حذر الله منها في صرف المال هي أكله بالباطل أو استعماله لأخذ مال الغير عند الحكام "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ"(188البقرة). ومن المفاهيم التي تناولها القرآن نموذج غياب الأمانة في الأسواق، سوء الإنتاج متمثلاً في الغش والسرقة في البيع، وعدم ا لصدق في العقود..."

2- مفهوم الفساد الإداري:

الفساد الإداري Administrative corruption هو مجموع الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الموظف داخل الإدارة بهدف تحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة. وبتعبير آخر هو"سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية" .

ويعرفه حسن حمود بقوله: الفساد " سلوك غير طبيعي يحدث عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة، أيا كان موقعه، فوق المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها ويأخذ أشكالا متعددة تراوح بين الأمور التافهة والأعمال الكبيرة، من خلال سوء استخدام السياسات العامة ووسائل تنفيذها، مثل تنفيذ العقود وسياسات الإسكان والإتمان... وقد ينطوي الفساد على الوعيد والتهديد والابتزاز من قبل القطاعين العام والخاص أو خارجها".

وتجدر الإشارة إلى أن الفساد الإداري يختلف عن الانحراف الإداري وعن الخطأ الإداري ؛ "فالفساد الإداري يتعلق بتلك الانحرافات الممارسَة عن سوء نية وقصد، مع سبق الإصرار عليه، وهو الأكثر خطورة والأصعب علاجا. أما الانحراف الإداري فهو الإخلال من جانب الموظف أو المسؤول في أداء الواجبات المنوطة بها، وهو ناتج عن الإهمال أو عدم الكفاءة أو اللامبالاة ومن باب التسيب الإداري وسوء الإدارة، وإن كان الانحراف الإداري أقل خطورة وقابل للعلاج ولا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري، ولكنه يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى أن يصبح فسادا إداريا، أما الخطأ الإداري فهو ذلك التصرف الذي يتضمن إخلالا غير مقصود يرتكبه الإداري ويعاقب عليه" .

3- أنواع الفساد المالي والإداري:

يمكن تصنيف الفساد المالي والإداري إلى عدة أنواع، وفقا لحجمه، وانتشاره، وانتماء الأفراد المنخرطين فيه. ويظهر هذا التصنيف مدى تنوع مظاهر الفساد وتشعبها في مختلف المستويات والقطاعات.

أولا: الفساد من حيث الحجم

ينقسم هذا النوع إلى الفساد الصغير (الأفقي) والفساد الكبير (العمودي).

- **الفساد الصغير (الأفقي)** :هو الفساد الذي يرتبط بالمعاملات اليومية والوظائف الروتينية، ويمارسه عادة أفراد أو موظفون صغار دون تنسيق منظم مع آخرين. ويظهر غالبا في المؤسسات الخدمية والإدارية على شكل رشاوى أو تسهيلات غير قانونية مقابل إنجاز معاملات أو تسريع إجراءات. ومن أمثلته ما يحدث في بعض المصالح

الحكومية مثل الجمارك أو البلديات أو أجهزة الشرطة، حيث يتم تلقي مبالغ مالية أو هدايا مقابل تقديم خدمة معينة.

- **الفساد الكبير (العمودي):** يتمثل في الممارسات التي يقوم بها كبار المسؤولين وصناع القرار مثل الوزراء أو رؤساء الحكومات أو القيادات العليا في الدولة. ويكون دافعه الأساسي الجشع والرغبة في تحقيق مكاسب ضخمة مادية أو اجتماعية. ويعدّ هذا النوع الأخطر لارتباطه بمراكز النفوذ وصعوبة كشفه أو محاسبة مرتكبيه، إذ تكون المنافع فيه كبيرة جدا وتؤثر بشكل مباشر في السياسات العامة والاقتصاد الوطني.

ثانيا: الفساد من حيث الانتشار

يمكن التمييز هنا بين الفساد المحلي والفساد الدولي.

- **الفساد المحلي:** يقتصر على حدود الدولة، ويمارسه عادة صغار الموظفين أو أصحاب المناصب المتوسطة الذين لا تربطهم علاقات بشركات أو جهات أجنبية. وغالبا ما يتجسد هذا النوع في مخالفات إدارية ومالية داخل المؤسسات الوطنية.
- **الفساد الدولي:** يتجاوز حدود الدولة ليأخذ طابعا عالميا في ظل النظام الاقتصادي الحر، حيث تتشابك مصالح الشركات المحلية والدولية مع الحكومات. ويظهر هذا الفساد في شكل صفقات مشبوهة أو عقود تجارية تتخللها رشاوى وعمولات ضخمة. فعلى سبيل المثال، قد تلجأ بعض الدول النامية إلى شراء معدات أو تجهيزات من شركات أجنبية مقابل عمولات مالية، ما يؤدي إلى تفضيل شركات معينة دون وجه حق، وإلى إضعاف التنافسية والنزاهة في المعاملات الدولية.

ثالثا: الفساد من حيث انتماء الأفراد المنخرطين فيه

يقسم هذا النوع إلى فساد القطاع العام وفساد القطاع الخاص.

- **فساد القطاع العام:** يعتبر من أخطر أشكال الفساد وأكثرها تأثيرا على التنمية، إذ يقوم على استغلال الموظفين العموميين لنفوذهم وصلاحياتهم لتحقيق مصالح شخصية، خصوصا في مجالات السياسات المالية والمصرفية كالإعفاءات الضريبية والتعريفات الجمركية والائتمان المصرفي. ويتخذ هذا الفساد أشكالا متعددة مثل الرشوة والاختلاس وسوء استخدام السلطة، ما يؤدي إلى تحويل الموارد العامة إلى مصالح خاصة وإضعاف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.
- **فساد القطاع الخاص:** يتمثل في استغلال رجال الأعمال والمؤسسات الكبرى لنفوذهم الاقتصادي والمالي للتأثير في السياسات الحكومية بما يخدم مصالحهم الخاصة. ويظهر هذا النوع من الفساد في تقديم الهدايا والرشاوى مقابل الحصول على امتيازات أو إعفاءات خاصة من قبل الجهات الرسمية، مما يؤدي إلى انحراف السياسات العامة لصالح فئة محدودة من الأثرياء على حساب الطبقات الفقيرة. وينتشر هذا الفساد في البيئات التي تتسم بضعف

الشفافية وغموض الأطر القانونية وغياب الرقابة الفعالة، مما يتيح فرصا واسعة للاحتكار واستغلال السلطة الاقتصادية.

4- علاقة الفساد المالي بالفساد الإداري:

يمكن القول إن الفساد المالي والفساد الإداري ينتجان عن فساد القطاع العام ويعتبران من أهم صور الفساد الاقتصادي، ولا يمكن أن نتحدث عن أحدهما بمعزل عن الآخر ، ذلك أن كلا منهما يرتبط بالآخر ارتباطا وثيقا فالممارسات المالية الفاسدة لا يمكن القيام بها إلا بتواطؤ من الموظفين العموميين ومن خلال الإخلال بالتنظيمات والإجراءات التي تحكم الشؤون المالية، فالفساد المالي في النهاية ينتج عن الفساد الإداري ولكل منهما آثار وخيمة على الاستثمار والتنمية الاقتصادية، فإذا كان الفساد الإداري يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهامه والتي تؤدي للإخلال بالمصالح والواجبات العامة، فإن الفساد المالي يرتبط بمخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالتهرب الضريبي والجمركي والتسيب المالي وهدر المال العام والسمسرة في المشاريع....